العرب
الخميس 2021/10/14
السنة 44 العدد 12209

هل تحولت تونس إلى حارس للحدود بالوكالة

رضوخ السلطات للضغوط الأوروبية يفاقم من ظاهرة الهجرة غير النظامية

لا عودة عن حلم الهجرة

آمنة جبران
صحافية تونسية

تونس – تفاقمت أزمة الهجرة غير النظامية عبر السواحل التونسية خاصة بعد تشديد الدول الأوروبية الرقابة على سواحلها، وتزايدت أعداد المهاجرين الهاربين من العمق الأفريقي إلى الجنة الأوروبية من السواحل التونسية، حتى أن مراكز الإيواء تجاوزت طاقة استيعابها القصوى ودفعت حقوقيين إلى تحميل السلطات التونسية المسؤولية جرّاء تهاونها في التعاطي مع هذه الظاهرة.

حمّلت أوساط حقوقية تونسية سلطات البلاد مسؤولية تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية في البلاد، وذلك في ظل رضوخها للضغوط الأوروبية بانتهاجها مقاربة أمنية متشددة على السواحل، ما حول البلاد إلى منصة لإيواء وإنزال المهاجرين الأجانب، قادت في نهاية المطاف إلى أزمة إنسانية في هذه المراكز.

وقال الناطق الرسمي باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر إن "تونس أضحت منصة لإنزال المهاجرين غير النظاميين بطريقة غير مباشرة وسياستها في إنقاذ المهاجرين غير النظاميين الأجانب واعتراضهم في البحر في السواحل الإقليمية وإيوائهم بها فاقمت أزمة الهجرة غير النظامية بالبلاد".

عودة قوية

أوضح بن عمر في حديثه لـ"العرب" أن "ظاهرة الهجرة غير النظامية زادت معدلاتها إثر رفع الحجر الصحي الشامل الذي فُرض لتطويق وباء كورونا".

وكشف أن" أكثر من 12883 مهاجرا تونسيا وصلوا إلى السواحل الإيطالية العام الماضي".

وبالموازاة مع عودة قوية لظاهرة الهجرة مارست الدول الأوروبية ضغوطا على البلاد لتشديد الرقابة على السواحل والحدود البحرية، ما جعلها أشبه بحارس حدود بالوكالة، حسب تعبير بن عمر.

ولاحظ بن عمر أنه مع الزيارات المتتالية للمسؤولين الأوروبيين، كانت مطالبهم واضحة وهي دعوة السلطات التونسية إلى ضبط الحدود البحرية مقابل تقديم مساعدات لتمويل الحرس البحري ومشاريع تعاون أخرى.

يأتي ذلك في الوقت الذي نشرت فيه كل من فرنسا وإيطاليا وحدات بحرية قبالة الشواطئ التونسية لرصد الهجرة غير النظامية، إضافة إلى إنشاء خط ساخن للتنسيق.

واستنادا إلى هذه المعطيات استنتج بن عمر أن تونس تحولت شيئا فشيئا إلى رأس حربة في المقاربة الأمنية الأوروبية لمقاومة الهجرة، كما أصبحت تعتمد على الإمكانيات التقنية الأوروبية في عمليات المراقبة.

وقال بن عمر إن "هناك طائرات دون طيار تخرج من صقلية ولمبدوزا تقوم بمسح كامل للمنطقة المقابلة للسواحل التونسية إضافة إلى الوحدات البحرية الموجودة، حيث يقع إرسال كل هذه المعطيات إلى السلطات التونسية حتى تقوم بعملية الاعتراض".

في مقابل ذلك قاد إيواء المهاجرين الأجانب بشكل عشوائي إلى أزمة إنسانية، حيث تسبب ذلك في حالة احتقان في صفوف عدد من متساكني بعض المدن بسبب تزايد أعداد المهاجرين مما أسفر عن العديد من المناوشات بين المتساكنين والمهاجرين.

كما تسببت هذه الأعداد المتزايدة في عجز مراكز الإيواء عن استقطاب المهاجرين، إلى جانب تردي الخدمات المقدمة لهم، وفق ما ذكره بن عمر.

وكشفت دراسة حديثة، نشرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحصلت "العرب" على نسخة منها، أنه على مدى العقد الأخير –أي منذ اندلاع ثورة يناير –2011 منعت السلطات التونسية 42019 مهاجرا في إطار ما يسمى بمقاومة الهجرة غير النظامية.

وخلال الأشهر الأولى من العام الجاري نجحت في منع 19408 مهاجرين من الوصول إلى السواحل الايطالية، أي ما نسبته 46 في المئة من جملة أرقام السنوات العشر الأخيرة.

وترى الدراسة أن هذه الأرقام تؤكد المقاربة الطاغية في مجال الهجرة غير النظامية، فهي مقاربة أمنية بحتة على السواحل وفي المياه الإقليمية لتصل حتى المياه الدولية.

وتم خلال شهر سبتمبر منع 3199 مهاجرا من الوصول، بزيادة نسبتها 57 في المئة مقارنة بسبتمبر سنة 2020. كما تم إحباط 308 عمليات اجتياز، بزيادة نسبتها 81 في المئة، في حين بلغ عدد الواصلين إلى السواحل الإيطالية 1655 مهاجرا، بانخفاض نسبته 15 في المئة مقارنة بسبتمبر 2020.

وبلغ عدد الواصلين التونسيين إلى السواحل الإيطالية خلال تسعة أشهر 12697 مهاجرا، أي بنسبة 28 في المئة من جملة الواصلين إلى السواحل الإيطالية.

وحسب الدراسة تعكس الأرقام مسألة أمْنَنَة الهجرة في سياسة تونس خاصة في فترة ما بعد الجائحة وتصاعد الضغوط الأوروبية على تونس بشكل لا يهدد فقط حقوق وكرامة المهاجرين بل أيضا حق تنقل التونسيين في بلادهم من خلال التضييقات الأمنية المستمرة.

وبالنسبة إلى المهاجرين الأجانب كشفت الدراسة أن نسبة المهاجرين من جنوب الصحراء ارتفعت مرة أخرى لتتجاوز نسبة المهاجرين التونسيين الذين تم منع اجتيازهم، حيث بلغت 51.2 في المئة خلال شهر سبتمبر.

وخلال شهر سبتمبر مثلت نسبة المهاجرين انطلاقا من السواحل الليبية والذين اعترضتهم السلطات التونسية 16 في المئة من جملة المهاجرين الذين تم منعهم.

ويفسّر هذا الرقم الأزمة الإنسانية المتصاعدة في ولايتيْ (محافظتيْ) صفاقس ومدنين والصعوبات التي يعانيها المهاجرون من جنوب الصحراء، مثل مشاكل الإيواء ونقص الخدمات المقدمة، وهو ما تسبب في توترات في هاتين الجهتين.

أزمات مترابطة

تفاقمت أزمة الهجرة في مدن الجنوب وما يتعرض له المهاجرون من معاناة نتيجة انخراط السلطات التونسية العشوائي في المقاربة الأمنية التي حولت تونس بطريقة غير مباشرة إلى منصة لإنزال المهاجرين غير النظاميين، وفق ما ذكرته الدراسة.

وتوقعت الدراسة سيناريوهات تحمل الكثير من العنف والتمييز والانتهاكات إزاء المهاجرين من جنوب الصحراء في حالة عدم معالجة السلطات لملف المهاجرين الأجانب.

ولا تستبعد الدراسة أن تدفع تونس ثمن تعاونها الأمني اللامحدود وتنسيقها المباشر مع الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود والسلطات الإيطالية، وستكون لذلك نتيجة مكلفة إنسانيا للمهاجرين غير النظاميين.

ويلفت بن عمر إلى أن "عمليات الإنقاذ في المياه الدولية من مشمولات دول لها إمكانيات كبيرة مثل دول الاتحاد الأوروبي، ولا يجب على تونس أن تتحمل عبء ذلك بمفردها".

وأضاف "كان بوسع السلطات أن تمنح هذه المهمة إلى المنظمات الدولية التي تقوم بعمليات لإنقاذ المهاجرين".

رمضان بن عمر

تونس رأس حربة في المقاربة الأمنية الأوروبية للهجرة

محمد إقبال بن رجب

الإحباط وراء زيادة عدد المجتازين غير النظاميين للحدود البحرية

ويتراوح عدد المهاجرين غير النظاميين في تونس بين 50 ألفا و60 ألفا في ظل غياب إحصائيات دقيقة ورسمية.

وقد تصاعدت وتيرة الهجرة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، على وقع تداعيات الأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد.

ويرى المتابعون أن السياسات الحكومية الخاطئة قادت إلى تفاقم هذه الظاهرة بالاعتماد على المقاربة الأمنية، دون توفير حلول للأوضاع المعيشية الصعبة كحل معضلة البطالة والتنمية.

وأشار محمد إقبال بن رجب، رئيس جمعية إنقاذ التونسيين العالقين بالخارج، في حديثه لـ"العرب" إلى أنه "منذ ثورة يناير لم ير شبان وشابات تونس تطورا معيشيًا، بما في ذلك توفير الشغل للجميع، مما أدى إلى الشعور بالإحباط ورؤية قاتمة للمستقبل".

وفي تقديره هذا هو العامل الأساسي لتفاقم عدد المجتازين غير النظاميين للحدود البحرية في اتجاه أوروبا، علاوة على عدم الاستقرار السياسي وضبابية الاستراتيجية المستقبلية للبلاد.

وكانت المنظمة الدولية للهجرة أكدت أنه من بين جميع المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا إلى إيطاليا كان التونسيون أكبر مجموعة في عام 2021 حتى الآن.

ويخلص بن رجب إلى أن الحكومات المتعاقبة تتحمل مسؤولية ما آل إليه ملف الهجرة، ويقول "الحكومة هي سلطة القرار وعندما لا تسعى لإيجاد حلول جذرية لمشاغل المواطن ستتفاقم المعضلات اليومية مثل البطالة، وهو ما سيؤدي إلى انعدام الثقة في الدولة وزيادة عمليات الهجرة الجماعية إلى الخارج".

اللاجئون ورقة طالبان في وجه العقوبات الدولية

كابول – تستثمر حركة طالبان في ملف اللاجئين لوضع حد للعقوبات الدولية التي تضاعف التحديات أمامها لحكم أفغانستان، فيما تشكو المصارف الأفغانية من نقص في السيولة ولا يحصل الموظفون الحكوميون على رواتبهم.

وحذرت حكومة طالبان الجديدة مبعوثي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أن مواصلة الضغط على الحركة عبر العقوبات سيقوّض الأمن وقد يؤدي إلى موجة لاجئين جديدة.

وقال وزير الخارجية في حكومة طالبان أمير خان متقي للدبلوماسيين الغربيين خلال لقاءات معهم في الأيام الماضية في الدوحة إن "إضعاف الحكومة الأفغانية ليس في مصلحة أحد لأن هذا الأمر يمكن أن يؤثر مباشرة على العالم في مجال الأمن وأن يؤدي إلى هجرة اقتصادية للفرار من البلاد".

وطالب متقي خلال لقاء الدوحة "دول العالم بوقف العقوبات والسماح للمصارف بالعمل بشكل طبيعي لكي تتمكن المنظمات الخيرية والحكومة من دفع رواتب موظفيها من احتياطها الخاص والمساعدة الدولية".

ومنتصف أغسطس الماضي، أطاحت حركة طالبان بالحكومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة بعد حرب استمرت عشرين عاما. وبالرغم من أن الغرب يحاول في الآونة الأخيرة الانفتاح على طالبان بحذر إلا أنه لا يزال يفرض عقوبات على الحركة من بينها تقييد وصولها إلى أصول أفغانية خارج البلاد، وتعليق وصول أموال إلى البلاد من صندوق النقد الدولي، وسحب تمويل البنك الدولي لمشاريع التنمية القائمة.

ولا تعتزم الولايات المتحدة بعد الإفراج عن تلك الأصول التي تقدر بمليارات الدولارات، لكنها أبدت مع الاتحاد الأوروبي استعدادا لدعم المبادرات الإنسانية في أفغانستان بينما لا تزال مترددة في تقديم دعم مباشر إلى طالبان دون ضمانات بأنها ستحترم حقوق الإنسان وخصوصا حقوق المرأة.

ويبلغ عدد النازحين داخليا في أفغانستان 5.5 مليون من السكان البالغ عددهم 40 مليونا. وتمثل المساعدات شريان التواصل الوحيد مع طالبان في ظلّ أزمة إنسانية حارقة تفاقمت بفعل جائحة كورونا.

وقد تعهد الاتحاد الأوروبي الثلاثاء خلال قمة افتراضية لمجموعة العشرين بتقديم مساعدة بمليار يورو، سيخصص قسم منها للاحتياجات الإنسانية الطارئة وللدول المجاورة لأفغانستان التي استقبلت الأفغان الهاربين من طالبان.

وتسعى طالبان إلى نيل اعتراف دولي بشرعية سلطتها في أفغانستان والحصول على مساعدات لتجنيب البلاد كارثة إنسانية وتخفيف الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها. وإلى الآن لم يعترف أي بلد بشرعية حكم طالبان في أفغانستان.

وتتخوف الدول الأوروبية بشكل خاص من أنه في حال انهيار الاقتصاد الأفغاني فإن العديد من المهاجرين سيغادرون إلى أوروبا، ما يزيد الضغط على دول مجاورة مثل باكستان وإيران والحدود الأوروبية، كما تتخوف من وصول جماعات متطرفة وإرهابيين إلى أراضيها ضمن موجة الهجرة الأفغانية التي تحذر منها طالبان.

ولا ترغب الدول الأوروبية في تكرار سيناريو العام 2015 وما بعده حين شهدت موجة هجرة كبيرة جدا نجمت خصوصا عن الحرب في سوريا، ما أثار امتعاضا أوروبيا وفاقم الأزمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول تقاسم هذا العبء.

وتفيد تقارير بأن أكثر من 1.2 مليون مهاجر فروا إلى أوروبا منذ 6 سنوات.

واستقبلت الأربع والعشرون دولة في الاتحاد الأوروبي ما يصل إلى 22 ألف أفغاني في أعقاب الانسحاب العسكري الأميركي الفوضوي وعودة نظام طالبان إلى الحكم، وفق تصريحات لمفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية إيلفا يوهانسون.

ورغم مرور نحو شهرين على سيطرة طالبان على الحكم والانسحاب العسكري الأميركي من أفغانستان، لا تزال أفواج كبيرة من اللاجئين الأفغان تتدفق نحو الولايات المتحدة. إذ هرب الآلاف من الأفغان الذي ارتبطوا بأعمال مع الجيش الأميركي أو الأفغاني خلال الفترة الماضية، ومثلهم فنانون ومثقفون وحقوقيون وحقوقيات، خوفا من انتقام الحركة الإسلامية.

ولا يشغل ملف الهجرة الولايات المتحدة وأوروبا فحسب، بل أيضا دول الجوار التي شددت من إجراءاتها على الحدود قبيل سقوط كابول بيد طالبان، كما يشغل تركيا التي تعدّ نقطة عبور نحو أوروبا وتستغل بدورها هذا الملف لفرض أجنداتها السياسية.

> الدول الأوروبية تتخوف من وصول جماعات متطرفة وإرهابيين إلى أراضيها ضمن موجة الهجرة الأفغانية التي تحذر منها طالبان

وتستضيف تركيا حوالي 3.6 مليون لاجئ سوري مسجل إلى جانب أكثر من 300 ألف شخص من دول أخرى، بينما تفيد تقارير بأن الشعب التركي أصبح معاديا بشكل متزايد للأجانب وخاصة اللاجئين والمهاجرين.

وكانت تركيا دعت أواخر أغسطس الماضي الدول الغربية إلى عدم الاندفاع في محاصرة نظام طالبان الجديد، والكف عن فرض عقوبات على كابول وإبقاء قنوات مفتوحة للحوار لتجنب انهيار أمني وهجرة تترتب عليها آثار تمتد إلى العالم كله.

وتوقعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يسعى نصف مليون أفغاني إلى المغادرة بحلول نهاية هذا العام، حيث يخشى العديد من الأفغان الاضطهاد أو الأعمال الانتقامية في ظل حكم طالبان ويأملون في طلب اللجوء أو غيره من سبل الهجرة الآمنة والحصول على حماية مؤقتة أو وضع قانوني دائم في الخارج.

وتقتصر الهجرة حاليا إلى حد كبير على الحدود البرية، حيث أعيد فتح الحدود الشرقية والجنوبية لأفغانستان مع باكستان في 21 أغسطس. لكن السلطات الباكستانية لا تزال مترددة في السماح للاجئين الأفغان الجدد بالدخول، تاركة حشودا كبيرة تنتظر عند البوابات. واقترحت باكستان، التي تأوي 1.4 مليون لاجئ أفغاني مسجلين وما يصل إلى مليوني نازح أفغاني آخرين أن تبقي مفوضية اللاجئين مخيمات على الجانب الأفغاني من الحدود.

وعلق العشرات من المهاجرين الأفغان بين بولندا وبيلاروسيا، فيما يواجه عشرات آخرين خطر انتهاكات الشرطة والإعادة القسرية، ويحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وتزيد أوضاع المهاجرين الضغط على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للإسراع بالتفاوض مع طالبان التي لا يبدو أنها ستتنازل عن رفع ورقة اللاجئين في وجه المجتمع الدولي لإلغاء العقوبات الصادرة في حقها.

هل تغير موجات اللجوء موقف المجتمع الدولي من طالبان؟